

الجزائر في: 2023/09/20

## بيان

تُعلم الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة الرأى العام الوطني والدولي بشأن متابعة الزميلين القياديين في الكونفدرالية: "حمزة خروبي" و "نصر الدين حميطوش" بتهم الإرهاب طبقاً لأحكام المادة 87 مكرّر من قانون العقوبات الجزائري. تُعرب الكونفدرالية عن قلقها البالغ ورفضها لهذه التهم الموجهة لقياديينها، كما ترفض وبشدة المحاولات المستمرة لاستغلال المادة 87 مكرر من قانون العقوبات بشكل مشوب بالتزوير والتلفيق ومخالفة التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

إنّ استخدام الأدوات القانونية والتشريعية لمتابعة ومضايقة النقابيين والنّاشطين الحقوقيين ليس أمراً جديداً في الجزائر، حيث تمت متابعة الزميل النقابي: "رمزي دردر" من قبل بشكل فردي بتهم الإرهاب؛ وقضى بناءً عليها سبعة عشر شهراً في السّجن المؤقت قيد التحقيق، قبل أن يبرأ من جميع التّهم على مستوى محكمة الجنايات الابتدائية، ومحكمة الجنايات الاستئنافية. وهذا دون أي تعويض أو رد للاعتبار.

إنّ هذه المتابعات تطوّرت لتشمل قياديينا بشكل جماعي، حيث أقحمت السلطات الجزائرية القياديين "حمزة خروبي" و "نصر الدين حميطوش" في قضية ارهابية، رفقة كل من "محمد العربي زيتوت" و "مراد دهينة" القياديين في حركة "رشاد" الإسلامية، والمصنفة كحركة إرهابية، وفي هذا الصدد توضح الكونفدرالية ما يلي:

● الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة تؤكّد على أنّ نشاطها يتمّ بشكل سلمي وفقاً للاتفاقيات الدولية ولا يمت بأيّ صلة للأنشطة أو الأهداف أو الإيديولوجية التي تمثلها حركة "رشاد"؛ وتؤكد أنّنا نعمل جاهدين لدعم وتحقيق مصالح العمّال والموظّفين، والدّفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية.

● نذكر الرأى العام بأن حركة رشاد قد تم تأسيسها تحت إشراف العقيد محمد سمر اوي، الرجل الثاني في المخابرات الجزائرية سابقاً؛ لهاذا نرى أنّ إقام قيادات الكنفدرالية مع قيادات هذه الحركة المشبوهة في قضية قضائية واحدة له أبعاد سياسية خطيرة.

إن الكنفدرالية تدين بشدة الاستغلال السياسي لحركة رشاد قصد تشويه سمعة قيادات الكنفدرالية، ونؤكد بأننا سنعمل جاهدين لتوفير الدعم والحماية القانونية لقياداتنا وجميع أعضاء المنظمة، ونطالب الحكومة الجزائرية باحترام القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، خصوصاً قرارات وتوصيات هيئات المراقبة التابعة للمكتب الدولي للعمل في هذا الشأن.

شبابية ... حرة وديمقراطية

